

# نظام الإدارة البيئية كأحد متطلبات إنتاج السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية

## - دراسة حالة مؤسسة "BAKKAR TP" بولاية الوادي -

Environmental management system as a requirement for adopting environmental behavior in economic organizations-

A case study of the "BAKKAR TP" Foundation in El Oued Province -

د. نوري يوسف

جامعة لونيبي علي البلدية 2- الجزائر

[nouriyoucef88@gmail.com](mailto:nouriyoucef88@gmail.com)

تاريخ النشر: 2024/12/15

ط. د. حنكة يوسف\*

مخبر إقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية

المستدامة- جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي - الجزائر

[henka-youcef@univ-eloued.dz](mailto:henka-youcef@univ-eloued.dz)

تاريخ القبول للنشر: 2024/12/02

تاريخ الاستلام: 2024/11/19

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة نظام الإدارة البيئية واستخدامه في المؤسسات الاقتصادية كألية لتحقيق أداء بيئي مستدام يراعى فيه الجانب البيئي، حيث تم عرض تجربة شركة "BAKKAR TP" المتخصصة في إنتاج الأعمدة الكهربائية الإسمنتية بولاية الوادي، في مساعها لإنتاج سلوكات بيئية إيجابية وتحسين أدائها البيئي من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية، حيث تمكنت من الحصول على شهادة إيزو 9001 إصدار 2015، وحاليا بصدد مواصلة العمل للحصول على شهادة إيزو 14001 إصدار 2015، وإيزو 45001 إصدار 2018 وإيزو 17025 الخاص بالمخبر كأفاق مستقبلية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن نظام الإدارة البيئية يعد من المتطلبات الأساسية لتبني السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية. كما أظهرت أن تطبيق شركة "BAKKAR TP" لنظام الإدارة البيئية واعتمادها سلوكا بيئيا مسؤولا ساهم بشكل ملحوظ في تحسين أدائها البيئي.

الكلمات مفتاحية: نظام الإدارة البيئية؛ سلوك بيئي؛ أداء بيئي؛ تنمية مستدامة

تصنيفات JEL: Q54، Q55، Q58.

### Abstract:

This study explores the role of the Environmental Management System (EMS) as a mechanism for achieving sustainable environmental performance in economic institutions. It examines the experience of BAKKAR TP, a company specializing in producing concrete electric poles in the state of El Wadi, highlighting its efforts to adopt responsible environmental behaviors and enhance its environmental performance through EMS implementation. BAKKAR TP achieved ISO 9001 certification in 2015 and is actively working towards obtaining ISO 14001 and ISO 45001 certifications, with plans to pursue ISO 17025 certification for its laboratories as part of its future objectives. By adopting a descriptive-analytical approach, the study concludes that the EMS is a foundational requirement for fostering environmentally responsible behavior within economic organizations. Furthermore, it demonstrates that BAKKAR TP's commitment to EMS implementation and sustainable practices has significantly enhanced its environmental performance.

**Keywords:** Environmental management system; environmental behaviour; environmental performance; sustainable development

**Jel Classification Codes::** Q54، Q58، Q55.

\* المؤلف المراسل.

# نظام الإدارة البيئية كأحد متطلبات إنتاج السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية

## - دراسة حالة مؤسسة "BAKKAR TP" بولاية الوادي-

### 1. مقدمة:

رسخ مفهوم التنمية المستدامة وفرض على المؤسسات الاقتصادية ثقافة حماية البيئة ومراعاة الجوانب البيئية في نشاطاتها المختلفة وأصبحت ركيز المؤسسات الاقتصادية على الاهتمامات بالسلوك البيئي وحماية البيئة واضحا، خاصة مع تزايد التشريعات والقوانين البيئية على المستويين المحلي والدولي، إلى جانب تنامي الوعي البيئي، تتعرض المؤسسات الاقتصادية لضغوط متزايدة تدفعها نحو تبني سلوك بيئي مسؤول. وفي هذا السياق، اتجهت بعض المؤسسات إلى تحسين ممارساتها البيئية وإدماج الجوانب البيئية ضمن رؤيتها الاستراتيجية وأولويات سياساتها الإدارية. يتم ذلك من خلال اعتماد تقنيات وممارسات حديثة تهدف إلى حماية البيئة، المحافظة على مواردها، وتقديم منتجات صديقة للبيئة تلبي متطلبات الاستدامة.

1.1. الإشكالية الدراسة: ما واقع تطبيق نظام الإدارة البيئية كآلية لإنتاج السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية؟

2.1. الفرضيات: يقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة فقمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضيات التالية:

— يعتبر تطبيق نظام الإدارة البيئية كآلية لممارسات يتحقق من خلالها السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

— يساهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية على إنتاج سلوكيات بيئية من شأنها تحسين أدائها البيئي.

3.1. أهداف الدراسة: تمثلت أهداف الدراسة في النقاط التالية:

— تسليط الضوء على السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية ومتطلبات إنتاجه.

— التطرق الى مفهوم نظام الإدارة البيئية وتطبيقه في المؤسسات الاقتصادية.

4.1. أهمية الدراسة

أهمية الدراسة تكمن في كونها تعالج موضوع يندرج ضمن مفهوم التنمية المستدامة وألوية الحفاظ على البيئة وحماية الثروات الطبيعية كحق للأجيال القادمة.

5.1. منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للملائمة لموضوع الدراسة، حيث تم تناول عموميات حول السلوك البيئي والإدارة البيئية، وإعداد دراسة ميدانية حول تجربة مؤسسة BAKKAR TP في سعيها إلى تطبيق نظام الإدارة البيئية.

2. المفاهيم المتعلقة بالسلوك البيئي ونظام الإدارة البيئية

1.1. تعريف السلوك البيئي

يشير السلوك البيئي إلى الممارسات التي تعتمدها المؤسسة استجابة للقضايا البيئية، حيث تسعى إلى تحقيق توازن بين تحقيق أهدافها الاقتصادية وحماية البيئة والموارد الطبيعية. وتهدف المؤسسات الاقتصادية، استجابة لمجموعة من العوامل المحفزة، إلى تبني سلوك بيئي يركز على الالتزام بحماية البيئة من خلال خلق تأثير إيجابي يقلل الخسائر ويزيد الإنتاج المستدام. كما يشمل هذا السلوك تقليل الآثار السلبية عن طريق مكافحة التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة، مع السعي لاستخدام الطاقة بكفاءة وترشيد استهلاك الموارد. (دويس، 2016).

وكذلك يقصد بالسلوك البيئي للمؤسسة، اعتمادها على التحليل الاقتصادي للتكلفة والعائد مع دمج الاعتبارات البيئية، وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى استخدام الموارد الطبيعية برشادة، والبحث في إحلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بالموارد الطبيعية المتجددة، وبالتالي الحد من التلوث البيئي (زنت، 2016).

## 2.2. محددات سلوك المؤسسات اتجاه البيئة

تتمثل محددات السلوك البيئي في مجموعة من العوامل (معوقات حوافز) والتي تساهم في توجيه سلوك المؤسسات اتجاه البيئة من أهمها:

- ❖ **الضغوطات الحكومية:** تبني السلطات العمومية سياسات بيئية مشتملة على مجموعة من التدابير الردعية والتخفيفية التي من شأنها أن تدفع بالمؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، فأدوات السياسة البيئية للحكومة تشكل المصدر الأهم للضغوطات الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة، إن أدوات السياسة البيئية التنظيمية (القوانين والتشريعات)، والاقتصادية (الضرائب البيئية، الإجراءات التحفيزية والإعانات) والمقاربات الطوعية (الاتفاقيات البيئية) لا بد وأن تتكيف مع الوضع البيئي، الاقتصادي والاجتماعي القائم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة (حبار، بدون تاريخ).
- ❖ **تأثير الأطراف ذات المصلحة:** تعرف المؤسسات مؤخرا عدة مواجهات مع أصحاب المصالح المنشغلين بالمشكلات البيئية والاجتماعية، وأصحاب المصالح هم أفراد أو مجموعات الذين يتأثرون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على المدى القصير كما على المدى الطويل باستراتيجيات ونشاطات المؤسسة التي تتبناها بغرض تحقيق أهدافها، ي هذا السياق، تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات، أولا لضمان حماية مصالحها الأساسية، وثانيا لتعديل سلوك المؤسسات بما يتماشى مع تطلعات الرأي العام. وتشمل هذه الأطراف أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل المساهمين، العاملين والمستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة، بالإضافة إلى الهيئات القطاعية والعامه (حبار، بدون تاريخ).
- ❖ **الفرص الاقتصادية:** إن دمج المؤسسة الاقتصادية للبعد البيئي في أنشطتها الأساسية يساهم في ضمان استمراريتها من خلال التوسع في أسواق جديدة، سواء كانت محلية أو إقليمية أو حتى دولية، ويضمن كذلك المشروعية والسمعة الجديدة عن طريق استراتيجيات تسويقية بيئية وهو ما يسمح بتحقيق ميزة تنافسية، في ظل المنافسة القائمة على تقديم المنتجات الصديقة للبيئة (عباض، 2010).
- ❖ **العوامل الموقفية:** العوامل الموقفية تلعب دورا كبيرا في تبني المؤسسات لسلوك حماية البيئة ومن هذه العوامل نجد:
  - **عمر المؤسسة:** لعامل الزمن أثر في إهتمام المؤسسة بالبيئة، تعتبر المؤسسات حديثة النشأة أكثر توافقا مع متطلبات حماية البيئة وأكثر مرونة في التعامل معها مقارنة بالمؤسسات القديمة. نظرا لقدرتها على تغيير سلوكياتها البيئية السلبية والتكيف مع محيطها ومسايرة التطورات الحاصلة في مجال البيئة، وقدرتها على مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
  - **حجم المؤسسة:** حجم المؤسسة يتحكم في تحديد سلوكها البيئي حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لصغر حجم نشاطاتها فهي أقل إضرار بالبيئة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتبر أكثر إضرار بالبيئة، فهي لا تجد صعوبات في مراعاة العامل البيئي في نشاطها نظرا لقدرتها على توسيع إستثماراتها البيئية مما يمكنها من التعامل مع المسائل البيئية بأكثر مرونة، وتعتبر المؤسسات من الحجم الكبير أكثر عرضة للضغوطات من طرف الأطراف ذات المصلحة لتأثيرها الكبير على الوسط البيئي الطبيعي.
  - **قطاع النشاط:** هناك قطاعات إقتصادية نشاطاتها مصنفة كأكثر تلويث للبيئة كالصناعات التحويلية وغيرها فعلى المؤسسات التي تنتهي لمثل هذه القطاعات دمج العامل البيئي في مختلف أنشطتها الاقتصادية.

## نظام الإدارة البيئية كأحد متطلبات إتهاج السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة "BAKKAR TP" بولاية الوادي-

وهناك عوامل موقفية أخرى تعتبر كمحدد للسلوك البيئي كالإنتساب الدولي للمؤسسات العالمية، التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة والمرونة الصناعية للمؤسسة.

### 2.3. أصناف السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تصنف السلوكيات البيئية للمؤسسة على النحو التالي (بختي، 2016):

❖ **السلوك الدفاعي:** يقوم السلوك الدفاعي على مبدأ كن مربحا Be Profitable، وهو الأساس الذي يحكم في كل الأشياء الأخرى، فالعامل المفسر لهذا السلوك هو تعظيم الربح، حيث تعتقد المؤسسات أن هذا السلوك منثني للثروة ومولد للأرباح وأن مساهمة المؤسسة في البيئة والمجتمع يتحقق بشكل غير مباشر بدون تدخل الدولة عن طريق سياستها البيئية، فوفق هذا المنطق تعتبر البيئة معطى مجاني ومواردها غير محدودة، كما أن نمو المؤسسات لا حدود له. هذا الصنف من السلوك البيئي تميز تلك المؤسسات بأنها مستعدة لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة باهظة التكلفة، ومع ذلك، بدأ هذا التوجه يتلاشى تدريجيا، حيث أصبحت المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية كبيرة للغاية، مما جعل تجاهلها أمرا غير ممكن (عياض، 2010).

❖ **السلوك الممتثل:** عنوان هذا النمط من السلوك هو الامتثال للقانون to obey to Law، والذي يقوم على نفس المبدأ القائم في السلوك الدفاعي من حيث تعظيم الربح العامل المفسر له، إلا أن ما يميز السلوك الممتثل كونه ملزم بإتباع القوانين تتضمن التشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات، سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية. وتكتفي هذه المؤسسات بالامتثال للمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تتجاوزها، حتى وإن كانت إمكانياتها التقنية تسمح بذلك. ترى هذه المؤسسات أن الاستثمارات البيئية تمثل تكاليف يجب تحملها، لكنها تسعى لتقليلها قدر الإمكان. بمعنى آخر، تعتبر الاهتمام بالبيئة أمرا ضروريا، لكن الاستثمار في ذلك يجب أن يكون في الحد الأدنى، ولذلك، تقتصر هذه المؤسسات على الامتثال للحد الأدنى من المعايير البيئية القانونية. وبعد هذا السلوك البيئي الممتثل الأكثر شيوعا بين المؤسسات (عياض، 2010).

❖ **السلوك الواعي:** يقوم على مبدأ الأخلاق والقيم (المسؤولية الأخلاقية) في تحديد ما هو صائب وسليم وعادل وما هو خلاف ذلك، فيما يتعلق بسلوكها اتجاه البيئة والمجتمع. يأخذ هذا السلوك بمدخل الوقاية بدل مدخل العلاج الذي يأخذ به النمط السابق، حيث تتم الوقاية من المنبع أو كما تسمى في تسيير البيئة بمعالجة بداية المدخنة، كما يتسم هذا النمط بالطوعية والاستجابة الواعية للمؤسسات، بطريقة تضمن تحقيق سمعة قوية وقبول واسع يكسب تعامل أفراد المجتمع والحكومة معا.

كما يسمى هذا السلوك بالإستباقي، لمؤسسة التي تتسم بهذا السلوك تسعى للاستفادة بشكل أكبر من خلال التكيف المبكر مع التغيرات التي قد تطرأ على التشريعات البيئية (التي تتجه دائما نحو مزيد من التشدد) وعلى خصائص السوق. ورغم أن عدد المؤسسات التي تتبنى سلوكا بيئيا واعيا لا يزال قليلا، إلا أنه في تزايد مستمر، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات جزءا من مجتمعات قوية ولديها قدرات مالية عالية (عياض، 2010).

مما سبق يتضح ان السلوك البيئي يتميز بمجموعة من الخصائص يميز المؤسسات ذات التوجه البيئي عن غيرها من

المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال النقاط التالية (خدوج، 2021):

- سعي المؤسسات لتحقيق الحماية البيئية من خلال طرح منتجات وخدمات خضراء صديقة للبيئة؛
- الإدراك والإحاطة بمختلف القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالقضايا البيئية والتزاماتها؛
- تحديد أسباب المشكلات البيئية المؤثرة على أنشطة المؤسسة وكيفية مواجهتها؛
- تبني سلوكيات مسؤولة بيئيا واجتماعيا.

#### 4.2. متطلبات إلتهاج السلوك البيئي في المؤسسات الإقتصادية

هناك مجموعة من الآليات التي تعكس ممارسات يتحقق من خلالها السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية من بينها ما يلي (بحرية، 2017):

- ❖ نظام الإدارة البيئية: نظم الإدارة البيئية ليست مجرد أدوات إدارية صارمة، بل تتميز بالمرونة التي تتيح للمؤسسة التعامل مع مختلف الحالات بما يسهم في تحقيق أداء بيئي أفضل. ويعرفها المعهد البريطاني للتقييس على أنها: "الإجراءات التنظيمية، المسؤوليات، الممارسات، العمليات والموارد من أجل تحديد وتطبيق السياسة البيئية".
- الإدارة البيئية هي نهج حديث يساهم في تحقيق الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة من خلال التركيز على البيئة في جميع جوانب الأنشطة داخل المؤسسة. وقد نجحت العديد من الهيئات الدولية في وضع معايير تبنى عليها نظم الإدارة البيئية في المؤسسات، ومن أبرز هذه المعايير مواصفة ISO 14001. تتمثل خطوات إنشاء نظام إدارة بيئية وفقا لمواصفة ISO 14001 في تحديد وتحليل الآثار البيئية، وضع سياسة بيئية للمؤسسة، الإلتزام بالتشريعات البيئية، وتحديد البرامج البيئية التي تهدف إلى تحقيق تحسين مستمر في الأداء البيئي للمؤسسة، تعزيز جودة التواصل البيئي، والحد من المخاطر البيئية.
- ❖ نظام المحاسبة البيئية: ثل العديد من المفاهيم الحديثة المتعلقة بالاستدامة البيئية، يعد نظام المحاسبة البيئية مفهوما يعكس السلوك البيئي للمؤسسات الإقتصادية من خلال مجموعة من الممارسات المحاسبية. يتيح نظام المحاسبة البيئية قياس وتحليل التكاليف البيئية الناتجة عن التلوث، ومن ثم دمجها في تكلفة المنتج النهائي، مما يعزز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية. وهذا يساعد مختلف الأطراف (مثل الملاك، حاملي الأسهم، الدائنين والمستثمرين، وغيرهم) على اتخاذ قرارات أكثر رشادة واستنارة.
- يعود الاهتمام المتزايد بالمحاسبة البيئية إلى أهمية تضمين تكاليف التلوث الناتجة عن الأضرار البيئية ضمن التكلفة الإجمالية للمنتج. إذ أن العمل على تقليص هذه التكاليف يؤدي حتما إلى خفض تكلفة المنتج، مما يحقق هامش ربح أعلى ويساهم في تحقيق عوائد جيدة للمؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ذلك يساهم في بناء علاقات ثقة بين المؤسسة والمجتمع حيث ينظر إلى المؤسسة كـ"صديق للبيئة" نتيجة لإلتزامها بالسلوك البيئي المسؤول.
- ❖ نظام الجباية البيئية: تشمل الجباية البيئية الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوئين للبيئة، بالإضافة إلى الإعفاءات والتحفيزات الجبائية الموجهة للأشخاص الذين يعتمدون تقنيات صديقة للبيئة. فالضرائب هي المدفوعات الإلزامية التي لا تعوض، ويخصص ريعها عادة للميزانية العامة وقد يوجه لأغراض غير مرتبطة بمصدر الضريبة، بناء على ذلك، تفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ "الملوث يدفع"، الذي يلزم المتسبب في التلوث بتغطية نفقات إزالة آثاره. أما الرسوم البيئية فهي مبالغ مالية تقتطعها الحكومة مقابل استخدام البيئة. في حين تشمل الحوافز والإعفاءات إعفاءات دائمة للأنشطة الإقتصادية الصديقة للبيئة، وإعفاءات مؤقتة لدعم ومساعدة المؤسسات في مراحلها الأولى، بالإضافة إلى تحفيزات بيئية تشجع المؤسسات على استيراد التقنيات الصديقة للبيئة، مثل إعفاءات الرسوم الجمركية على المعدات البيئية المستوردة. (عائشة، 2019).

### 3. الإدارة البيئية

#### 3.1. ماهية الإدارة البيئية

تعتبر الإدارة البيئية مجموعة من الأدوات الديناميكية التي تهدف إلى اتخاذ إجراءات فعالة لصياغة استراتيجيات لحماية البيئة وتعزيزها وصيانتها، ومن ثم تنفيذ هذه الاستراتيجيات ومراقبتها. (علام، 2005). كما تعرف على أنها: " فرع من إدارة المؤسسة والتي تهتم بمتطلبات حماية البيئة وتسعى لضمان الملائمة البيئية المستمرة لمنتجات والعمليات من جهة وسلوك العاملين وأصحاب المصلحة من جهة أخرى " (حبيبة، 2017).

#### 3.2. أهمية إدماج الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية: يمكن حصر أهميتها فيما يلي:

- مراقبة التلوث والحفاظ على جودة البيئة داخل المؤسسة الصناعية؛
- تحقيق وفورات في التكاليف الرأسمالية وتشغيل وحدات المعالجة؛
- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق أهداف الربحية للمؤسسة الصناعية؛
- إمكانية الاستعانة بالكفاءات الخارجية المتخصصة لتنفيذ برامج الإنتاج الأنظف؛
- التسيير الفعال للنفايات من أجل ضمان عدم تلوث البيئة بالمخلفات الصناعية.

#### 3.3. نظم الإدارة البيئية

تعد منظومة الإدارة البيئية جزءا لا يتجزأ من منظومة الإدارة الشاملة، ويجب أن يكون تصميم الإدارة البيئية عملية مستمرة وتفاعلية ضمن المنظمة. يمكن ربط البنية الهيكلية والمسؤوليات والخبرات والعمليات والموارد والأهداف المرتبطة بالسياسات البيئية بالجهود المستمرة في مجالات أخرى من المنظومة الإدارية، مثل التشغيل، والتمويل، والجودة والصحة المهنية، والسلامة. (علام، 2005). وفقا للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، يعد نظام الإدارة البيئية جزءا من النظام الإداري العام للمنظمة، ويستخدم لوضع وتنفيذ السياسات البيئية وإدارة الجوانب البيئية المرتبطة بها، مثل الأنشطة أو المنتجات أو الخدمات التي تؤثر على البيئة. (وآخرون، 2010).

نظم الإدارة البيئية ليست مجرد أدوات إدارية صارمة، بل تتميز بالمرونة التي تتيح للمنظمة التعامل مع مختلف الحالات بما يساهم في تحسين أدائها البيئي.

#### 3.4. متطلبات نظام الإدارة البيئية

يتبع نظام الإدارة البيئية ISO 14001 نموذج "PDCA" (التخطيط، التنفيذ، التحقق، والعمل)، والذي يوضح عملية تخطيط وتنفيذ نظم الإدارة البيئية، ثم التحقق من النظام ومراجعتها، ويعد هذا النموذج مستمرا، حيث يعتمد نظام الإدارة البيئية على التحسين المستمر داخل المنظمة ومراجعة النظام بانتظام لضمان فعاليته. (فيصل، 2022).

فيجب على المنظمة أن تؤسس وتحافظ على نظام الإدارة البيئية وفق المتطلبات الخاصة بذلك كما يلي (فيصل،

2022):

❖ السياسة البيئية: تعرف الإدارة العليا للمنظمة السياسة البيئية للتأكيد بأن تكون مناسبة لطبيعة وحجم التأثيرات البيئية لأنشطتها، يجب على المنظمة الالتزام بالتحسين المستمر، والحد من التلوث، والامتثال للتشريعات واللوائح البيئية المعمول بها. وأن تعد الإطار العام لضبط وفحص الأهداف البيئية وأن تأخذ بعين الاعتبار توثيق كل العمليات البيئية.

## ❖ التخطيط: يجب ان يراعي التخطيط الجوانب البيئية التالية:

- يجب على المنظمة أن تضع نظماً وتحتفظ به لتحديد الجوانب البيئية لأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها التي يمكنها التحكم فيها والتي يتوقع أن تتمكن من السيطرة عليها، بهدف تحديد الجوانب ذات التأثيرات البيئية الملحوظة.
- على المنظمة أن تضع نظماً وتحتفظ به يشمل جميع المتطلبات التشريعية وغيرها التي تتعهد بتطبيقها على الجوانب البيئية لأنشطتها.
- يجب على المنظمة أن تضع نظماً وتحتفظ به لأهداف وأغراض موثقة لكل وظيفة ومستوى في الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع المتطلبات التشريعية البيئية، والمتطلبات التمويلية والتشغيلية، ووجهات نظر الأطراف المعنية.

## ❖ التطبيق والتشغيل: بأن تراعي الجوانب التالية:

- يجب تحديد وتوثيق الأدوار والمسؤوليات والواجبات وتعميمها لتيسير الإدارة البيئية الفعالة، مع توفير الموارد الأساسية اللازمة لتنفيذ والتحكم في نظام الإدارة البيئية.
- على المنظمة تحديد الاحتياجات التدريبية وتعيين جميع العاملين الذين قد يكون لأعمالهم تأثير كبير على البيئة لتلقي التدريب المناسب.
- يجب على المنظمة وضع وصون أساليب الاتصال المناسبة لتلقي وتوثيق والاستجابة للاتصالات الواردة من الأطراف الخارجية المحددة.

❖ التحقيق والإجراءات التصحيحية: يتم ذلك من خلال المراقبة والقياس عن طريق وضع أساليب موثقة لرصد وقياس السمات الرئيسية لعملياتها وأنشطتها التي قد يكون لها تأثيرات كبيرة على البيئة.

❖ تدقيق نظام إدارة البيئة: لضمان التحسين المستمر والملائمة والفعالية لنظام الإدارة البيئية وبالتالي أدائه فان على المنظمة ان تراجع وتقييم هذا النظام وفقاً للفترات التي تحددها الإدارة العليا ضمن منظومة الإدارة البيئية، ويكون مجال المراجعة شاملاً لتمكين الإدارة من إجراء التقييم، كما يتم توثيق هذه المراجعات.

## 5.3. مفهوم سلسلة مواصفات الأيزو 14000

يتجه القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة نحو تبني مفاهيم الإدارة البيئية، واعتبارها أحد الوسائل الوقائية التي تساعد الدولة والمؤسسة الصناعية، سواء في الحد من التلوث أو في تحقيق التنمية المستدامة في الصناعة، وتساهم في تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي، استناداً إلى معايير الجودة والأيزو 14000 التي تعتبر أداة فعالة في منظومة الإدارة البيئية لمحاربة التلوث الصناعي بكل أشكاله، والمحافظة على البيئة وترشيد استهلاك الموارد الصناعية والمحافظة على صحة العمال (سامية، 2005).

تعرف سلسلة ISO 14000 بأنها "مجموعة من المعايير القياسية التي وضعتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي". وبمعنى آخر، فإن سلسلة ISO 14000 تمثل مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي أسست بهدف تحقيق المزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة مع الحفاظ على توازن مع احتياجات البيئة. (عقبة، 2016).

## 4. الدراسة الميدانية بشركة BAKKAR TP

## 1.4. تعريف عام بشركة BAKKAR TP

شركة BAKKAR TP هي شركة متخصصة في إنتاج الأعمدة الكهربائية الإسمنتية (fabrication des supports électriques en béton précontraint) وكذلك إنتاج حجارة الرصيف (fabrication du pavés en béton) تعتبر هذه المؤسسة حديثة

## نظام الإدارة البيئية كأحد متطلبات إنتاج السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة "BAKKAR TP" بولاية الوادي-

النشأة حيث تأسست سنة 2017 في المنطقة الصناعية بواد العنلدة بولاية الوادي، وتترجع على مساحة قدرها 5000م<sup>2</sup> و يبلغ تعداد عمالها 450 عامل، وعرفت هذه المؤسسة إزدهارا كبيرا في نشاطها في بضع سنوات.

حرصت شركة BAKKAR TP على إستعمال التقنيات الحديثة في سياستها التنموية، مثل إقتناء الآلات الحديثة في الإنتاج. وكذلك إستخدام وسائل الإتصال الجديدة كإنشاء موقع للشركة على الأنترنت وكذلك تمتلك صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وبريد إلكتروني لتسهيل التواصل مع العملاء والتعريف بالشركة (<https://bakkar-poteaux.com/indexFrColumns.html>). (2024).

تولي الشركة اهتماما مستمرا بتطوير ومراقبة الجودة وتحسين الأداء، حيث تستخدم أحدث أجهزة القياس والمراقبة لتحقيق ذلك. كما تبنت نظام الجودة واعتمده ضمن سياستها الإدارية. ففي عام 2022، حصلت المؤسسة على شهادة ISO 9001 إصدار 2015، التي تهدف من خلالها إلى التطوير المستمر وتعزيز رضا العملاء بما يتوافق مع متطلباتهم، بالإضافة إلى الحفاظ على مكانتها السوقية.

### 2.4. نظرة شاملة على السلوك البيئي للشركة

تعتبر حماية البيئة من أبرز أولويات شركة BAKKAR TP، حيث تسعى جهدا من خلال وحداتها الإنتاجية إلى الحفاظ على البيئة المحيطة بها، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الفعالة:

- إستعمال مواد موفرة للطاقة كالغاز الطبيعي كبديل للطاقة الكهربائية لتقليل من المعدلات الإستهلاكية الكبيرة من الكهرباء، حيث تم إقتناء آلة غلاية بخار ضاغطة (chaudière à vapeur) تستخدم في تجفيف المنتجات النهائية كمرحلة أخيرة في التصنيع.
- إستعمال أحواض مائية يستقر فيها الطين الناتج عن عملية غسيل الرمل والحصى المستعمل في التصنيع، فبعد جفاف الطين يوجه الى الفلاحين بالمجان عوض رميه في التربة، بحكم أنه غني بالمعادن المفيدة في الزراعة.
- إستخدام محطات لتصفية المياه الموجهة سواء لعملية الإنتاج والتصنيع أو الإستعمال العمومي للأشخاص.
- في محاولة من تخفيض أصوات الضجيج التي تحدثه الآلات والذي يقدر بحوالي 75 db، تم تزويد محركات الآلات بمضادات للإهتزازات (anti-vibration)، وإستعمال وسائل الوقاية الشخصية للعمال التي من شأنها ان تقلل من ضجيج الآلات إلى مستوى قيمة 50 db.
- لتفادي إنبعاثات الغبار الإسمنتي إقتنت المؤسسة خلاط إسمنتي (centre béton) صديق للبيئة يحوي على مصفاة هوائية لتقليل من إنبعاثات هذا الغبار.
- إستخدام زيوت التشحيم المستعملة في طلي الأعمدة الكهربائية الإسمنتية قبل تخزينها.
- إستعمال البقايا الإسمنتية (المستخدمة في عملية تصنيع الأعمدة) في تصنيع الحجر الإسمنتي الذي يعتبر نشاط ثانوي بالنسبة للمؤسسة، وكذلك وضعها في قوالب إسمنتية 1\*1 م<sup>2</sup> وبيعها للفلاحين لإستخدامها كمصائدات للرياح.
- بيع بقايا الشبكة الحديدية المستعملة في تصنيع الأعمدة من أجل الإستفادة منها ماليا هذا من جانب، ومن جانب آخر تفادي رميها من أجل الحفاظ على البيئة.

- نظرا لعدم ربط دورات المياه في المؤسسة بشبكة قنوات الصرف الصحي العامة بسبب عدم وجود شبكة صرف صحي قريبة من المؤسسة، ونتيجة لإجتناوب أي تلوث قد يحدث، إرتأت المؤسسة تحليل مياه الصرف الصحي الناتج عن دورات المياه الخاصة بالمؤسسة بصفة دورية، مع وجود برنامج لإعادة رسكلة المياه للإستفادة منها في عملية التصنيع.
  - زرع مساحات خضراء في واجهة المؤسسة، وبين وحدات الإنتاج.
  - جعل جميع مساحات المؤسسة خالية من التدخين.
- تهدف المؤسسة في الوقت الحالي إلى تطبيق نظام الإدارة البيئية لتحقيق المزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة. الشامل إيزو 14001 إصدار 2015، إيزو 45001 إصدار 2018 وإيزو 17025 الخاص بالمخابر، فإنتهاج المؤسسة سلوك بيئي مسؤول إتجاه البيئية يعتبر غير كافي بالنسبة إليها، وخاصة ان المؤسسة تتمتع بمؤهلات وقدرات وإمكانيات تؤهلها للحصول على هذه الشهادات.

تشارك أنظمة إدارة البيئة وأنظمة إدارة الجودة في العديد من العمليات الإدارية المشتركة، مثل الإجراءات الموثقة والتدقيق في الأنظمة، والإجراءات التصحيحية والوقائية، بالإضافة إلى التحسين والتطوير المستمر.

### 3.4. الفوائد التي حققتها الشركة من تحسين سلوكها البيئي

- لقد انعكس السلوك البيئي الواعي لشركة BAKKAR TP، الناجم عن حرص الإدارة على تحقيق التطوير المستمر في الإدارة البيئية وجودة منتجاتها، بشكل إيجابي على الجوانب التالية:
- تحسين الأداء البيئي من خلال التخلي عن النفايات بطريقة يستفاد منها ماليا ويحافظ بها على البيئة. وكذا التقليل من معدلات الإنبعاثات في الهواء.
  - تفادي الخسائر المادية والإقتصادية الناجمة عن الحوادث ذات الأثار البيئية.
  - تحسين الأوضاع البيئية للعاملين من أجل العمل في بيئة نظيفة وآمنة خالية من الملوثات.
  - تحقيق إنتاج نظيف يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية.
  - زيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة من خلال إطلاعهم على القوانين والتشريعات البيئية.
  - تعزيز التوافق مع التشريعات والالتزام بالقوانين التي تفرضها السلطات العامة، مما يساعد في تجنب المؤسسة دفع الغرامات والتعويضات الناتجة عن المخالفات البيئية.

- تقليص نسبة الضرائب المفروضة على المؤسسة والاستفادة المالية من ذلك.

### 5. خاتمة:

❖ تحليل النتائج: تم التمكن في هذه الدراسة من إختيار الفرضيتين المقترحتين:

- الفرضية الأولى: "يعتبر تطبيق نظام الإدارة البيئية كألية لممارسات يتحقق من خلالها السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية"، تم إثبات صحتها من خلال الجانب النظري، حيث يعد نظام الإدارة البيئية كأحد متطلبات إنتهاج السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى الآليات الأخرى تطبيق نظام المحاسبة البيئية. ونظام الجباية البيئية الذي تطبيقه من شأنه تحفيز المؤسسات على تعديل سلوكها البيئي.
- الفرضية الثانية: "يساهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية على إنتهاج سلوكيات بيئية من شأنها تحسين أدائها البيئي"، تم إثبات صحتها من خلال الدراسة الميدانية حول تجربة مؤسسة BAKKAR TP وتبنيها لسلوك بيئي مسؤول له مساهمة واضحة في تحسين أداءها البيئي.

# نظام الإدارة البيئية كأحد متطلبات إتهاج السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية

## - دراسة حالة مؤسسة "BAKKAR TP" بولاية الوادي-

### ❖ توصيات الدراسة

- على الهيئات الوصية إجراء مسح شامل لكافة المؤسسات الجزائرية المطبقة لنظام الإدارة البيئية وإحصاءها في قوائم تحوي على أسماء المؤسسات وأنواع منتوجاتها لدى الجميع، والعمل على تحفيزها ومن ثمة الترويج لها لما لها الأثر الإيجابي على الاقتصاد الجزائري.
  - على مؤسسة BAKKAR TP السعي للمشاركة في المعارض والتظاهرات المحلية والدولية للتعريف بالمؤسسة،
  - المشاركة في تنظيم لقاءات وندوات بهدف التعاون بين الشركة ومختلف المؤسسات الرائدة في هذا النوع من النشاطات وكذا الهيئات والسلطات الحكومية كغرف التجارة والصناعة.
  - على إدارة الشركة السعي الى زيادة البحث والتطوير المستمر في كل ما يعنى بحماية البيئة داخل المؤسسة وخارجها.
  - العمل على التوافق مع الإصدار الجديد من إيزو 9001 التغييرات المناخية
  - يحتم على المؤسسات الاقتصادية مندوب بيئي للمحافظة على البيئة وعدم تلوث المحيط، بحيث يخضع هذا المندوب إلى تكوين خاص على مستوى المركز الوطني للبيئة، تتم مهمته من خلال إعداد تقرير بيئي يوضح نسبة معالجة المواد الصلبة والسائلة في تقرير سنوي يقدم للإدارة.
6. قائمة المراجع:

1. -<https://bakkar-poteaux.com/indexFrColumns.html>
2. التجاني خدوج. (2021). دور المراجعة البيئية في توجيه السلوك البيئي وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.
3. السعيد زنات. (2016). دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر.
4. الطاهر خامرة، إبراهيم بخي. (2016). أثر السياسة البيئية على سلوك المؤسسات الصناعية الجزائرية -دراسة ميدانية-. مجلة الباحث، العدد 16.
5. تادانوريابينوماتا وآخرون. (2010). المنظور البيئي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض سياساتها وممارساتها في مجال الداخلية الإدارة، وحدة التفتيش المشتركة، الأمم المتحدة، جنيف. صفحة 04.
6. تي احمد، حمزة بالي، عبد اللاوي عقبة. (2016). دور نظم الإدارة البيئية iso 14000 في تحسين الاداء البيئي للمؤسسات الصناعية. مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02.
7. جلال سعد سامية. (2005). الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
8. حريد رامي، سلامة سارة، محمد أكرم حبار. (بدون تاريخ). انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية -مؤسسة فرتيال نموذجًا-. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02.
9. دويدي عائشة. (2019). إدماج البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية لحماية البيئة. مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 04، العدد 02.
10. عائشة سلمي كيحلي، محمد الطيب دويس. (2016). أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة إستطلاعية. مجلة الباحث، العدد 16.
11. عبد الرحيم علام. (2005). مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
12. فقير فيصل. (2022). نظام الإدارة البيئية ISO 14001 كإلية لتحسين الأداء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيكس -. مجلة الاستاذ الباحث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01.
13. محمد عادل عياض. (2010). دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة. مجلة الباحث العدد 07، جامعة قاصدي مرباح.
14. مخفي أمين، عامر حبيبة. (2017). دور تبني نظم الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة الكهرء والغاز للجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02.
15. مواعي بحرية. (2017). البعد البيئي مسار جديد للمؤسسة الاقتصادية نحو التنمية المستدامة، (مع الإشارة إلى تجارب بعض الشركات في الدول المتقدمة). مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 01.